

المعوي من انه لو وقف دارا على ولاده ثم انفقها  
فاستولى عليها ورثته وتملكوها فشهدتنا هذان  
حسبة قبل ان يرضى ولاده بو قبيتها قبلتاهما  
لان اخره وقف على الفخر لان خصت جهتها  
فلا تقبل فيهما لتعلمنا بحقوق خاصة وخرج حقوق  
الله تعالى حقوق الادميين كالفقاص وحق القدر  
والبيع والاقارير لكن اذا لم يعلم صاحب الحق بل علمه  
الشاهد به ليستشهد به بعد ذلك اي بعد الدعوي  
وانما نسمع منها ردة الحسبة عند الحاجة اليها  
فلو شهدنا نمان ان فلانا اعترف عبد او انه اخر  
فلانه من الرضا لم يكن حتى يقول انه يستترقه  
او انه يريد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة ان  
الشهود يجيبون الى القاضي ويقولون نحن نشهد  
على فلان بكذا فا حضره ليشهد عليه فان اتته وا  
وقا لو فلان زنا فم قدفة وما تقبل فيه شهادة هـ  
الحسبة هل نسمع فيه دعواها وجهان او جهما  
كاجري عليه من الخزي نفعنا للاسنوي ونسبه  
الاعام للمراقبين لا نسمع لانه لا حق للمدعي في الشهود  
به وان له الحق لم ياذن في الطلب والايمان بل امر فيه  
بالاعراض والادفع ما امكن والوجه الثاني ورحمته  
البلقيتي انها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله

تقالي

تقالي ولذا افضل بعض المناخرين فقال انها تسمع اي  
محض حدود الله تقالي

:: **كتاب الصنف** ::

بمعنى الاعتراف وبولفة ما خوذ من قولهم عتق الفرس  
اذ استيقضه من وعنت الفرج اذا طاروا واستغل فكان  
العبد اذا فلك من الرق تخلص واستقل وشرا عازلة  
ملك عن ادبي لابي مالك تقر باي الله تقالي وخرج  
بالادبي الطير والبهيمة فلا يصح عنقها كاذ زوانا  
اكتبا يا عن الراعي لوملك طابروا دار رساله فوجان  
اصحهما المنع لانه في معي البيوعا وبالاصل في  
مش وعنته مثل الاجماع قوله تقالي واذ نقول للذي  
انما الله عليه اي بالاسلام والعت عليه اي بالعتق  
كما قاله المعتزون في غير موضع فكن رقيقة وفي  
الصحيحين من اعتراف رقة مومنة اعنت الله بكل  
عضو منها عضوا من اعضا بين النار حتى الفرج هو  
بالفرج وفي سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه  
قال من اعنت رقة مومنة كانت فداء من النار خصت  
الرقة بالذكرة هذين الخبرين لان ملك السيد  
الرقيق كالقن في رقيقه فهو محبس به كما تحبس الدابة  
بالكيل في عنقها فاذا اعتقه اطلقه من ذلك القن الذي  
كان في رقيقه وقوله حتى الفرج بالفرج حصه بالذكر